التمويل الاسلامي في افريقيا – المسارات والتحديات

خيرة مسعودي
جامعة الأغواط

الملخص:

تعالج هذه الورقة بعض جهود ومجالات التمويل الاسلامي بالمنطقة الافريقية، حيث تشير العديد من الشواهد على تزايد فرص التمويل الإسلامي بها، أين عملت الزيادة الأخيرة في اهتمام القارة الأفريقية بالتمويل الإسلامي، على خلق فرص لمراكز التمويل الإسلامي المحلية والعالمية. وذلك بعد الزخم الذي شهدته الإصدارات المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية من قبل بعض الدول الأفريقية، ويستمد البحث اهميته بالوقوف على تحديات التمويل الاسلامي بالمنطقة الافريقية وتعزيز توجهاته بمثل هذه التمويلات، فهناك عوامل كثيرة مثل الروابط التجارية والاستثمارية المتنامية بين الدول الأفريقية وبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي - دول مجلس التعاون الخليجي - وماليزيا، وزيادة تفضيل المستثمرين لحلول المالية الأخلاقية والمتطلبات الضخمة للبنية التحتية لتلبية مستهدفات سنة 2018 إلى جانب الدعم الحكومي لقطاع التمويل الإسلامي من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية وتمويل التجارة والصناديق الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: تمويل اسلامي، صكوك اسلامية، شمال وجنوب أفريقيا.

Résumé : Ce document aborde quelques-uns des efforts et les domaines de la finance islamique région de l'Afrique, où beaucoup de preuves suggère une possibilités de croissance de la finance islamique par, où je travaillais la récente augmentation de l'intérêt pour le continent africain à la finance islamique, de créer des possibilités pour les centres locaux et mondiaux de la finance islamique. Après l'élan témoin dans les publications financières conformes à la charia par certains pays africains, est dérivé Recherche importance d'être sur les défis de la finance islamique de la région africaine et de promouvoir les orientations de ces fonds, il existe de nombreux facteurs, tels que les liens commerciaux et d'investissement de plus en plus entre les pays africains et les pays des Etats de l'OCI - Golfe coopération Conseil - Malaisie, pour augmenter la préférence des investisseurs pour les solutions financières et les exigences éthiques de l'énorme infrastructure pour atteindre les objectifs pour l'année 2018 ainsi que le soutien du gouvernement pour le secteur de la finance islamique des services islamiques et produits bancaires et le financement du commerce et les fonds islamiques.

Mots clés: finance islamique, islamique Sukuk, du Nord et Afrique du Sud

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي منذ نهاية سنة 2008 غاية في الأهمية قد تؤثر في شكله المستقبلي، بالنظر الى التوجهات والدعوات المستمرة من قبل العديد من القيادات الغربية الى محاولة ايجاد نموذج اقتصادي جديد يحل محل الرأسمالية، أو على الأقل اخضاع الرأسمالية الى تغييرات جوهرية لاسيما في مفاهيم تتعلق بحرية السوق والتدخل الحكومي، كما أعيدت على الواجهة وبقوة مصطلحات تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاق العمل.

والتمويل الاسلامي لم يكن بمنأى عما يحصل في الاقتصاد العالمي لأنه جزء من الصناعة المالية العالمية، إلا أن خصوصيته بكونه متوافقا مع متطلبات القانون الاسلامي، أظهرت المزايا التي يتمتع بها هذا التمويل نظرا لأنه محكوم بالشريعة الاسلامية الغراء التي حمته من الوقوع في الكثير من الممارسات التي أدت الى الأزمة المالية العالمية ومن بعدها الأزمة الاقتصادية.

الاشكالية:

لا يزال موضوع التمويل الاسلامي موضوعا جديدا، ثمة اهتمام كبير في اجراءات أبحاث عن الجوانب المختلفة لنظرياته وتطبيقاته في الوقت المعاصر، من قبل العديد من الدول المسلمة وغير المسلمة على حد سواء والتي تطلق عليه تسمية

التمويل الاسلامي في افريقيا – المسارات والتحديات

"التمويل الأخلاقي"، وفي ظل الاهتمام العالمي المتزايد بالتمويل الاسلامي إثر الأزمات المالية الأخيرة، يمكن طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن انتشار التمويل الاسلامي في أفريقيا؟ وماهي أبرز التحديات والآفاق التي يرتقبها مستقبلا؟

الأسئلة الفرعية:

- فيما تتمثل المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي؟ وما هي الخصائص التي يمتاز بها؟
- إلى أي مدى يعكس التمويل الاسلامي في استخداماته الحقيقة بأفريقيا؟
- ماهي أبرز التحديات التي تواجهه عند تطبيقه في اقتصاد تقليدي وإخضاعه لأنظمة وقوانين مالية تقليدية؟ وماهي الأفاق المستقبلية التي تتطلع إليها الدول الأفريقية من خلال هذا التمويل؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقييم حالة الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في أفريقيا شمالا وجنوبا وشرقا، بما في ذلك الدول العربية وغير العربية، المسلمة وغير المسلمة، والتطرق الى الأسباب والعوامل التي أدت الى نمو التمويل الاسلامي في المنطقة وكذا نظراهم وتوجهاهم المستقبلية للتمويل الاسلامي.

المحور الأول: التمويل الاسلامي والمستجدات المالية العالمية:

يشهد العالم الإسلامي –بل وغير الإسلامي- اليوم اهتماما متزايدا بالصناعة المالية الإسلامية باعتبارها بديلا مطلوبا شرعا، وسوقا واعدا مغريا، ومنقذا مأمولا للخروج من الوضعية المزرية التي يعيشها الاقتصاد العالمي جرّاء الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، وما هو متوقع من مثيلاتها في أي وقت، وفي أي مكان. من خلال هذا المحور نحاور أن نجيز أهم المبادئ والخصائص التي يتمتع بها التمويل الاسلامي منذ نشأته حتى الآونة الأخيرة، ثم نعرج لإلقاء نظرة على مدى توسع انتشار التمويل الاسلامي عالميا، والأسباب الداعمة لانتشاره.

أولا: المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي:

أخذ التمويل الاسلامي يتطور بقوة منذ فجر القرن الحادي والعشرين، بحيث انتقل من صناعة ناشئة الى أسواق عالمية، يعمل فيها المسلمون وغير المسلمين، جنبا الى جنب، فالتمويل الاسلامي تجاوز مراحل مهمة مثل الوجود والحصول على اعتراف السلطات المالية العالمية، ومؤخرا تقديم خدمات مالية متقدمة ومربحة بأسعار تنافسية تتوخى العناية الكافية للتوافق مع الشريعة الاسلامية.[1] تحقق كل ذلك في ظرف 31 سنة فقط حيث في السبعينيات من القرن الماضي لم يكن يعيه سوى قليل من الأشخاص، حتى في أوساط المجتمعات المسلمة المتعلمة، ثم أصبحت اليوم واقعا عمليا معروفا على نطاق واسع، وفي سنة 1980 بدأت كنظام جديد للوساطة المالية على الرغم من أن البيئة غير مواتية ودون مساعدة المؤسسات المشتركة اللازمة لعملها الناجح.

1.تعريف التمويل الاسلامي:

عرف التمويل في الاصطلاح الاقتصادي " بأنه النشاط المؤدي لحصول على الأموال المستخدمة في المشروعات، أو توفير المستلزمات المالية والخطط، وكذلك تأمين المال اللازم للنشاط الاقتصادي" [2] كما يعرف التمويل الاسلامي، على أنه " تقديم ثروة ، عينية أو نقدية ، بقصد الاسترباح من مالكها الى شخص أخر يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية الاسلامية.[3] ويعرف أيضا بأنه تقديم تمويل عيني أو معنوي الى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية تساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[4]

2.السمات الأساسية للتمويل الاسلامي:

ترتسم السمات الأساسية للتمويل الاسلامي في اجتناب الفائدة، والمشاركة في التجارة والأعمال الأخرى والخراج بالضمان وكسب المال مقابل العمل على المخاطرة، فالقرض في إطار التمويل الاسلامي يعتبر معاملة نقدية أو مالية فحسب، حيث يتم تبادل الأموال فقط بضمان السداد التام دون أي عائد الى الدائن ولا يعتبر استثمار[5]، فالاستثمار في الاطار الاسلامي ليس مجرد معاملة مالية أو نقدية يكون فيها انتقال الأموال النشاط الوحيد، بل يغطي احتياجات كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وذلك عكس وسائل التمويل المصرفي التجاري الذي يتمثل جوهره في صيغة واحدة (القرض) بفائدة.

3. خصائص التمويل الاسلامي:

يتميز نظام التمويل الاسلامي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن التمويلات الأخرى منها:

- صيغ التمويل الاسلامي تحول التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت الى أسلوب المخاطرة والمشاركة، فالغنم بالغرم وبذلك يحقق معيار العدل في المعاملات المالية.
- معدل الفائدة ثمن للإقراض والاقتراض ربا محرم يؤدي الى تضخيم النشاط التمويلي مقارنة مع أساليب التمويل الاسلامية للنشاط الانتاجي التشاركي والحقيقي.
- التمويل الاسلامي يحرم عمليات المضاربة الآجلة عمليات الشراء والبيع المستقبلية ويعتبرها ضمن البيع الغرر المحرم لأنها تمثل المتاجرة بأصول لم تتحقق.
- تنوع صيغ التمويل الاسلامي وتعددها إذ توجد أساليب للتمويل قائمة على التبرعات والبر والاحسان كالقرض الحسن والصدقات التطوعية والزكاة والوقف وأساليب للتمويل قائمة على المشاركات كالمشاركة المنتهية بالتمليك والمضاربة والمساقاة والمزارعة والمغارسة وأساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجاري كالبيع الأجل وبيع السلم وبيع الاستصناع والتأخير التشغيلي والتأجير التمويلي.
- صيغ التمويل الاسلامي ليست نقيضا للضمانات فهي لا تحول بين مؤسسات التمويل والضمانات الكافية التي تؤمن مخاطر استثمار الأموال.
- صيغ التمويل الاسلامي تقوم على أساس دراسات الجدوى من الناحية الشرعية المالية والاقتصادية والفنية، وهذا يعني أن المشروعات عند دراستها تخضع لسلم الأولويات الاسلامية مما يحقق تخصيصا أفضل للموارد والاستخدامات بما فيه تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.[6]

ثانيا: الانتشار الجغرافي للتمويل الاسلامي عالميا:

على الرغم من أن التمويل الإسلامي بدأ كصناعة وليدة في السبعينيات من القرن الماضي كانت تركز في الغالب على الأعمال المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فقد أصبح في وقتنا الراهن نظاماً مالياً كاملاً ومتكاملاً، وتحول إلى خيار أكثر تماسكاً ومقدرةً على المنافسة وتميز باتساع قاعدة المستثمرين والمصدرين وتحسن البنية التحتية للصناعة وزيادة النشاط الخارجي، ويتواجد التمويل الإسلامي في أكثر من 70 دولة بشكل أو بآخر، من خلال نحو 600 مؤسسة مالية، كما شهدت الاقتصادات المتقدمة مثل المملكة المتحدة وهونج كونج وسنغافورة وألمانيا زيادة أيضاً في نشاط التمويل الإسلامي خلال السنوات الأخيرة. وجاءت هذه التطورات مدعومة جيدا من خلال إدخال تحسينات في البنية التحتية على هذه

الصناعة، حيث تواصلت التطورات التنظيمية بهدف مواكبة الصناعة لمتطلبات السوق من أجل تحقيق الهدف الأسمى للتمويل الإسلامي كنظام مالي مستدام ومنصف، وبعد أن سجلت الصناعة معدل نمو في جميع قطاعاتها الاقتصادية، يتوقع أن تتوسع الصناعة لتتجاوز حاجز الـــ 3 تريليونات دولار بحلول 2018 ، وأن تستمر في التطور باعتبار التمويل الإسلامي جزءا متزايد الأهمية من النظام المالي العالمي، وسوف نوضح من خلال الشكل الموالي حجم الأصول المالية الاسلامية العالمية ما بين سنتي 2003-2015. [7]

الشكل (1): يوضح حجم الأصول المالية الاسلامية العالمية ما بين سنتي 2003-2015.

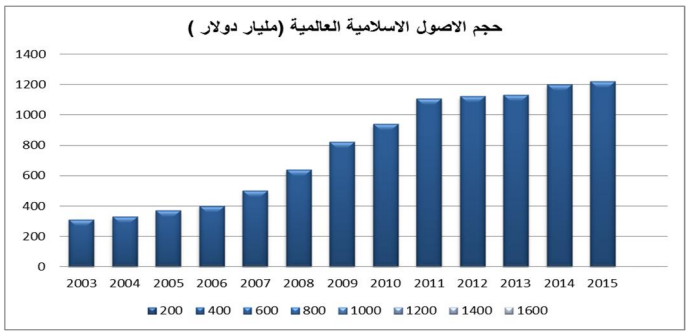

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير ندوة التمويل الإسلامي لسنة 2015، ص 8

ثالثا: حوافز تدعيم التمويل الاسلامي عالميا:

إن استمرار تقدم صناعة التمويل الإسلامي حتى الآن جاء مدعوماً بالاهتمام الكبير من السكان المسلمين إلى جانب تنامي الثروة والهياكل التنظيمية الداعمة. ويتمتع التمويل الإسلامي حالياً بأصول متراكمة تجاوزت التريليونين دولار، ويتوقع أن تتجاوز حاجز الـــ 3 تريليون دولار بحلول 2018 وقد تركز نمو التمويل الإسلامي حتى وقتنا الراهن في بعض أجزاء الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا. كما شاركت العديد من البلدان الأفريقية على نحو نشط في مجال التمويل الإسلامي، من خلال إصدارات الصكوك والأنشطة المصرفية الإسلامية، انطلاقاً من هذه التوقعات المشرقة، يعمل المجتمع المالي العالمي جاهداً لتعزيز الجهود التعاونية والسعي إلى استكشاف الفرص في هذا القطاع المتخصص. [8]

المحور الثاني: حقيقة التمويل الاسلامي بأفريقيا:

وجد التمويل الإسلامي طريقه إلى أفريقيا في نيجيريا وجنوب أفريقيا وكينيا، وشرق أفريقيا كمصر والمغرب والجزائر وتونس وموريتانيا، ذلك بشكل رئيسي عن طريق الخدمات المصرفية الإسلامية وعدد قليل من شركات التكافل. حيث تتنامى فرص التمويل الإسلامي في جميع أنحاء القارة الأفريقية، وتجري التنمية على قدم وساق في كافة ربوع القارة. وأصبحت أفريقيا مساهما هاما في الاقتصاد العالمي، بنمو الناتج المحلي الإجمالي للقارة بنسبة 5.3 بالمئة ابتداء من سنة 2014 [9]. ولكي نكون في صورة أقرب للدراسة، خصصنا في هذا المحور لتكلم عن مظاهر الاهتمام بالتمويل الاسلامي، بالقارة السمراء من شمالها الى جنوبها، ومن شرقها الى غربها، وتدعيم دراستنا بالنسب والأرقام التي حاولنا جمعها من مختلف التقارير الاقتصادية الخاصة بهذا الشأن. وكذا التطرق الى أهم العوامل والمحفزات التي ساعدت على نمو التمويل الاسلامي بهذه القارة، وأسباب تزايد وارتفاع حجم تداول الصكوك الاسلامية فيها.

أولا: ظاهر الاهتمام بالتمويل الاسلامي بأفريقيا:

تشهد صناعة التمويل الإسلامي في أفريقيا، على الرغم من كونها مجزأة إلى حد كبير ولا تزال وليدة في المنطقة، اهتماماً متزايداً من أصحاب مختلف المصالح والاهتمامات بما في ذلك البنوك المركزية والهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية

الإسلامية الدولية، بالإضافة إلى التركيبة السكانية المحلية. وتمثل أفريقيا في الوقت الراهن نسبة 2.4 بالمئة من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، حيث أشارت الدراسة التي ركّزت على أسواق جنوب وشرق وغرب القارة الأفريقية، إلى أن التمويل الإسلامي منتشر في 21 دولة أفريقية، ويتنوع وجوده بين أنظمة قائمة مثل السودان، وأسواق ناشئة وجديدة مثل اوغندا؛ كما أنّ جنوب أفريقيا خطت خطوات رائدة في هذا المجال منذ سنة 2011، إضافة إلى نيجيريا والسنغال وكينيا، فيما لا تزال أسواق دول مثل إثيوبيا وأوغندا وزامبيا وموزمبيق في مرحلة الاستكشاف لقطاع التمويل الإسلامي.[10] ومن خلال الشكل المبين اسفله يتضح حجم نمو الأصول المالية الاسلامية في بعض البلدان الأفريقية مما يظهر لنا الاهتمام المتزايد من طرف هاته الدول عبر السنوات المتتالية إبتداءا من سنة 2009 الى غاية 2015 .[11]

الشكل (2): يمثل حجم نمو الأصول المالية الاسلامية في بعض البلدان الأفريقية

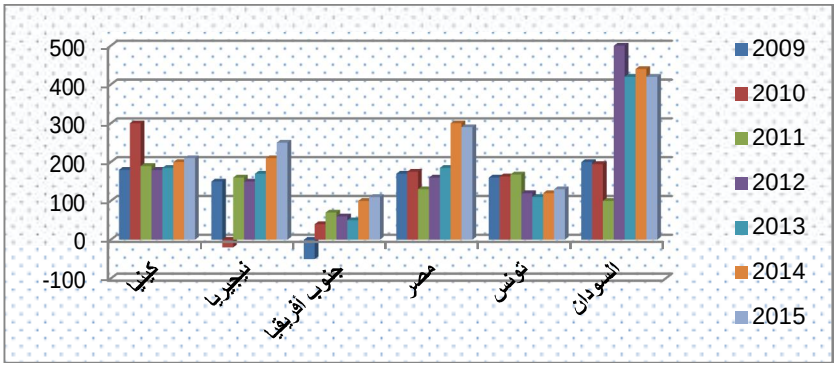

المصدر: البنوك المركزية، بيتك للأبحاث على الموقع www.mifc.com

وهكذا يتبين أن نسبة نمو الأصول المالية الاسلامية تتفاوت من دولة لأخرى حتى وإن كانت هذه النسب متقاربة مما يدل أن التمويل الاسلامي فرض نفسه دون منافس خاصة أن الاهتمام تزامن مع فترة شهد العالم تغيرات مالية جذرية (أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008)، مما يوضح لنا أن هاته الدول تبحث عن مخرج أو منفذ آخر للتمويل التقليدي، حتى وإن لم تتأثر بهذه الأزمة: ولتوضيح أكثر نقوم بتقسيم القارة الأفريقية الى أربع أقسام رئيسية :

1. شرق إفريقيا: من أبرز هذه الدول:

▪ كينيا: في شرق إفريقيا تمتلك كينيا زمام المبادرة في الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد استمر الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية في النمو بشكل كبير، حيث بدأ العمل المصرفي الإسلامي في هذا البلد سنة 2008 عندما سمحت الحكومة الكينية للبنك التجاري الكيني بالبدء بالعمليات التشغيلية لبنك الأمانة الإسلامي كأول بنك اسلامي في البلاد. اضافة الى تأسيس البنك الخليجي الإفريقي بها، كينيا لديها اليوم اثنان من البنوك الإسلامية، وتساهم بنحو 1 بالمئة من صافي إجمالي موجودات القطاع المصرفي الكيني. وقد أدخلت خمسة بنوك تقليدية أخرى في كينيا المنتجات المصرفية الإسلامية، وذلك بغرض دعم المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة الى توسيع قاعدة العملاء.

وفي ماي 2010 قام البنك المركزي في كينيا بتعديل قانون البنوك للسماح للمؤسسات المالية الإسلامية كي يساعد في نموها وازدهارها، وقدمت هيئة أسواق المال الكينية اقتراحا سنة 2014 لوضع إطار تنظيمي منفصل للتمويل الإسلامي للخزانة الوطنية. ومن المتوقع أن يزيد إطار العمل المقترح من جاذبية سوق المال الكيني للمستثمرين الدوليين من خلال تسهيل هياكل الدين الإسلامي.[12]

التمويل الاسلامي في افريقيا – المسارات والتحديات

▪ أوغندا: قام البنك المركزي الأوغندي بتعديل الأنظمة المصرفية للسماح بإقامة وتأسيس بنوك إسلامية في البلاد. ووافقت حكومة أوغندا من جهتها في جويلية 2014 على تعديلات مشروع قانون المؤسسات المالية، لتمهد بذلك الطريق أمام المصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي. ولكونها تحظى بعضوية البنك الإسلامي للتنمية، تستقطب أوغندا اهتمام المؤسسات المالية الأجنبية والمحلية لتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة. وقد تقدّمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، الذراع التمويلية للقطاع الخاص التابع للبنك الإسلامي للتنمية، بطلب لإنشاء مصرف إسلامي في كمبالا. [13]

▪ تنزانيا: تأسست نافذتان إسلاميتين في اثنين من أكبر البنوك في تنزانيا، هما (بنك استانبك) و(البنك الوطني التجاري) منذ سنة 2010، وبعد نجاحهما أصبحت تجربة المصرفية الإسلامية نقطة جاذبة للاستثمار حيث تم تأسيس (بنك أمانة) وهو مملوك لرجل أعمال مسلم، وفي نهاية سنة 2011 أُنشأ بنك زنجبار الشعبي قسماً للمعاملات الإسلامية.[14]

▪ جيبوتي: تعد واحدة من أفقر دول العالم، حيث صرح محافظ البنك المركزي الجيبوتي "دجاما هابد" تمثل أفريقيا فرصة هائلة للتمويل الإسلامي وستكون الوجهة والاستراتيجية للمؤسسات المالية الرائدة التي تسعى إلى توسيع نطاق منتجاتها وخدماتها إلى الأسواق الجديدة ذات الإمكانات العالية، ولعل ما يدعم هذا هو التوسع الكبير في التجارة بين البلدان الأفريقية وبقية دول العالم.[15]

▪ أثيوبيا: لا يزال التمويل الإسلامي في طور النمو رغم أن ثلث السكان من المسلمين، وذلك بسبب الحاجة إلى بيئة تشريعية تحفز المنتجات المصرفية الإسلامية.

2. غرب أفريقيا: ان غرب أفريقيا تشهد تطورا في الصناعة المصرفية الاسلامية خاصة في نيجيريا.

▪ نيجيريا: تتمتع نيجيريا بوجود عدد ضخم من السكان المسلمين يزيد عن الـــ 80 مليون نسمة أو 50.1 بالمئة من إجمالي عدد السكان في نيجيريا استنادا إلى تقديرات 2012 أي أن البلاد تحتل المرتبة السادسة بين سكان العالم من حيث عدد السكان المسلمين، لذا فإن هؤلاء السكان يمثلون سوقاً طبيعية للخدمات المصرفية الإسلامية. [16]

أما الآن فلديها مصرف إسلامي متكامل، يخدم سكانها من الأغلبية المسلمة من إجمالي عدد السكان الذي يقدر بـــ 173.6 مليون، وفيه إشارة إلى إمكانية تأسيس المزيد من المصارف الإسلامية فيها. من جهة أخرى تملك الصكوك كجزء من الإطار الاستراتيجي لغاية 2017، مما سهل هذا الإصدار قيام هيئة الأوراق المالية والبورصات بتعديل الإطار التنظيمي لكي يسمح للشركات النيجيرية لإصدار الصكوك من خلال المحاولة لجذب الصناديق المتوافقة مع الشريعة. فعلى سبيل المثال، باعت ولاية أوشن في نيجيريا مؤخراً صكوكا بقيمة 61 مليون دولار أمريكي في عام 2013، وهي أولى ولاية في نيجيريا التي تبيع الصكوك. [17]

▪ موريتانيا: هي واحدة من أفقر دول العالم الإسلامي التي يبلغ عدد سكانها تقدر بأكثر من مجرد 3 ملايين شخص، وقد تضررت بشدة من الجفاف في السنوات الأخيرة. معظم السكان لا يستخدم الخدمات المصرفية التقليدية وحتى الإسلامية. ومع ذلك، فقد تم إنشاء بنك البركة سنة 1985و هو بنك إسلامي، وقد اكتتب نصف رأس المال الأولي لمساهمين سعوديين، و10 في المئة من قبل البنك المركزي و40 في المئة المتبقية من رجال الأعمال الموريتانيين. .[18]

▪ بوركينا فاسو: أعلن بنك كوريس الدولي (سي بي آي) عن قراره رقم 10 إطلاق نافذة متوافقة مع الشريعة الإسلامية في مطلع 2016، مما يمهد الطريق للجمهورية للانضمام إلى مثيلاتها من نيجيريا وغينيا والسنغال وغانا في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. [19]

التمويل الاسلامي في افريقيا – المسارات والتحديات

3. شمال افريقيا: إن شمال افريقيا يمثل سوقا كبيرة وغير مستغلة حتى الآن وذلك حوالي190 مليون شخص وهو ما يعادل 91 بالمئة من سكان هذه المنطقة من المسلمين، باستثناء السودان حيث يشكل المسلمون نسبة 70بالمئة من معدل الكثافة السكانية، إلا أن الانظار مصوبة نحو سوق الخدمات المصرفية الإسلامية في شمال أفريقيا، مع أنه لايزال إقبال المستهلكين للخدمات المصرفية التقليدية أكبر. إلا ان التوقعات تشير إلى ما يطرأ من الأشياء التي تبطئ تغيير الأوضاع نحو الأمام، نظرا لقوانين جديدة شرعت من قبل الحكومات.[20] ومن بين هذه الدول:

▪ مصر: لديها أطول خبرة في العمل المصرفي والتمويل الإسلامي في المنطقة، حيث يعود تاريخها إلى ستينيات القرن الماضي على الرغم من التقدم إلا أن في العقود الأخيرة كانت مخيبة للآمال، خاصة بسبب الأحداث في هذا البلد في أعقاب الانتفاضة الشعبية يمكن أن تؤثر على اتجاهات التمويل الإسلامي في أماكن أخرى في شمال أفريقيا، ففي سنة 1970كانت فكرة إنشاء فرع لبنكي فيصل الاسلامي والبركة التابعين المملكة العربية السعودية سيما بسبب العديد من المغتربين المصريين العاملين في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج ورغبتهم في المشاركة مباشرة نقل للمصارف الإسلامية في مصر من خلال شركات الصرافة في جدة والرياض وغيرها. بعد ضغوط من أنصار التمويل الإسلامي، صدر القانون رقم 48 لسنة 1977 الذي يجيز إنشاء البنوك الإسلامية وتنظيمها من قبل البنك المركزي المصري. وقد حصل بنك فيصل الاسلامي المصري على موافقة البنك المركزي المصري 14 جويلية 1979، تلتها فترة قصيرة من بنك البركة مصر، الذين حصلوا على موافقته في 8 ماي 1980. أسابيع قليلة تم إنشاء البنك الوطني المصري، منافس محلي بالكامل الذي حصل على موافقة 26 ماي 1980.

وقد اعتمد البنك المركزي المصري نهجا مرنا لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي، البنك المركزي هو عضوا كامل العضوية في مجلس لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، هذه المنظمة مقرها في كوالالمبور، التي تقدم المشورة بشأن تنظيم التمويل الإسلامي ووضع معايير الحيطة، بالإضافة إلى ذلك في 18 و19 كانون الثاني 2011، استضاف البنك المركزي المصري ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ورشة عمل في المعهد المصرفي المصري.[21]

▪ تونس: لديها ثلاثة مصارف إسلامية: البركة تونس، بنك نور وبنك الزيتونة. توجد مقاعد من الأولين في الخليج، لكنها تعمل في تونس باعتبارها مؤسسات في الخارج، في حين تأسس بنك الزيتونة في ماي 2010 كبنك التجزئة المحلي لخدمة السوق المحلية. خطط البنك الزيتونة لإنشاء 20 فرعا خلال السنة الأولى من عملها. ومع ذلك، هناك شكوك حول الأهداف التي يمكن تحقيقها في المدى القصير، منذ تأسيس البنك من قبل محمد صخر الماطري، نجل الرئيس زين العابدين بن علي. يقدم البنك التمويل للتنمية العقارية والحافلات السياحية والمعدات والمخزون. كما هو الحال مع البنوك الإسلامية الأخرى، وتشمل أساليب تمويل المرابحة، الاجارة والمشاركة والمضاربة والاستصناع.[22]

▪ الجزائر: هناك بنكان من البنوك الإسلامية في الجزائر، وهما بنك البركة - وهي جزء من مجموعة البركة التي لها فروع في مصر وتونس - ومصرف السلام - التابع لمصرف السلام البحرين. وجود بنك البركة في الجزائر يعود إلى عام 1991، في حين أن السلام هو الأحدث، يعود إلى أكتوبر 2008 تأسس مصرف السلام في الجزائر برأسمال مدفوع قدره 100 مليون دولار أمريكي، حتى الآن تعمل بشكل رئيسي في مجال استكشاف وتحديد المجالات التي يمكن أن الفرص اهتمام المستثمرين في منطقة الخليج.[23]

▪ المغرب: لغاية 2016 لا يوجد بنك إسلامي في المغرب، وقد استضاف البنك المركزي المغربي مؤتمرا حول التمويل الإسلامي في الدار البيضاء في عام 1990، دون أي إنشاء لبنك إسلامي محلي كما كان الحال في أماكن أخرى في العالم

الإسلامي. كما أن قانون البنوك المغربية لا يسمح بمزاولة النشاط الاستثماري المباشر تشارك في العديد من البنوك الإسلامية، لا يوجد نص لتقاسم الأرباح مع المودعين أو التمويل، ويعمل بنك المغرب بصفة مراقب في مكتب التحقيقات الفيدرالي وعضو كامل ونادرا ما يرسل ممثلين للمؤتمرات أو ندوات حول التمويل الإسلامي[24].

▪ السودان: في حين يعتبر سوق التكافل في السودان السوق الأهم في أفريقيا، وهو ثالث أكبر سوق عالمياً بعد الدول الخليجية وماليزيا. [25] يعتبر البلد الأفريقي الوحيد الذي هيكل اقتصاده ونظامه المالي ليكون متوافقا مع تعاليم الشريعة الإسلامية. إلا انه في السنوات الأخيرة شهدت القارة المزيد من الدعم لعوامل نمو التمويل الإسلامي، ترتكز على عدة عوامل أهمها زيادة الوعي في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

4. جنوب أفريقيا ومن بين هذه الدول:

▪ دولة جنوب أفريقيا: جنوب أفريقيا التي يبلغ تعداد المسلمين فيها 1.3 مليون نسمة، وهم يساهمون بأكثر من 10بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشير بعض التقديرات إلى أنّ ما بين 10 و15بالمئة من هؤلاء فقط يستخدمون التمويل الإسلامي.[26]

وأصدرت حكومة جنوب أفريقيا أولى الصكوك في الربع الثالث من 2014، وهي صكوك الإجارة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، ذات اكتتاب زاد عن قيمة المعروض أكثر من أربع مرات، تجذب التمويل من المستثمرين في الشرق الأوسط وآسيا على حد سواء. وكانت أولى صكوك في أفريقيا تصدر بالدولار الأمريكي،[27] وأتاحت جنوب أفريقيا في سبتمبر 2014 إمكانية تقديم قروض متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك في خطوة كانت الأولى من نوعها في القارة الأفريقية. وقد باتت جنوب أفريقيا بذلك ثالث دولة غير إسلامية، بعد هونغ كونغ والمملكة المتحدة، توفّر هذه القروض.

▪ الموزمبيق: تعد موزمبيق، العضو الوحيد في البنك الإسلامي للتنمية في جنوب القارة السمراء، وحصلت منه على 300 مليون دولار للاستثمار، وذلك منذ انضمامها إليه سنة 1995، يجري حالياً تمويل وتنفيذ 22 مشروعاً من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة إجمالية تزيد على 160 مليون دولار.

▪ زامبيا: تعمل زامبيا على تهيئة الأرضية الملائمة للمصارف الإسلامية إلى جانب البنوك التقليدية، خصوصاً مع إمكانية استخدام أدوات التمويل الإسلامية في تمويل البنية التحتية ومشاريع الزراعة والصناعة، ما أوجب خلق أرضية تشريعية تتلاءم مع الاحتياجات المصرفية الإسلامية للدولة. .[28]

ثانيا: مميزات التمويل الاسلامي بأفريقيا: يتمتع التمويل الإسلامي بأفريقيا بإمكانيات هائلة أهمها:[29]

- تقديم الدعم الجزئي على الأقل في سد الفجوات التمويلية في أفريقيا مع تعزيز معدلات الإدماج المالي في المنطقة.
- يقدم التمويل الإسلامي آلية تمويل بديلة لدعم الحاجة الكبيرة للاستثمار في البنية التحتية في أفريقيا.
- يوفر التمويل الإسلامي للمؤسسات الحكومية آلية بديلة للتمويل لدعم احتياجات الإنفاق الرأسمالي في البلاد.
- تجذب مشاريع البنية التحتية البنوك والمستثمرين الإسلاميين بسبب ارتباطها بالاقتصاد الحقيقي. وذلك لأن مبادئ الشريعة الإسلامية، التي يخضع لها التمويل الإسلامي، تؤكد بشكل حاسم على تمويل الأصول الحقيقية. وبالتالي، فإن مشاريع تطوير البنية التحتية وحلول التمويل الإسلامي التنافسية تقدم استفادة وربح لكلا جانبي التمويل في هذه الصناعة.

ثالثا: عوامل نمو التمويل الإسلامي في أفريقيا: [30] هناك عدة عوامل تساعد على زيادة الطلب على التمويل الاسلامي.

- النمو الاقتصادي: يعيش في القارة الأفريقية نحو مليار نسمة مع توقعات بزيادة الطبقة المتوسطة من السكان مما سيدعم الطلب على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والتأمين التكافلي والصناديق الإسلامية. نمو قوي مدعوم بتحسن أساسيات الاقتصاد والطلب المحلي وقوة التكامل الإقليمي
- زيادة الوعي: زيادة التعريف بالخدمات المالية في مختلف أنحاء القارة بما في ذلك المنتجات المتوافقة مع أحام الشريعة وسط اهتمام صانعي السياسات بالقطاع كوسيلة لدعم الاشتمال المالي
- فجوات تمويل البنية التحتية: حاجة ضخمة لزيادة الاستثمارات في المدى المتوسط، مع بلوغ الفجوة التمويلية 48 مليار دولار سنويا، أغلبها في قطاع الطاقة.

ويعد الإدماج المالي أحد النقاط الرئيسة الأخرى التي تشير إلى وجود امكانيات لنمو التمويل الإسلامي في أفريقيا. وتظهر إحدى المقارنات الدولية للائتمان الخاص مقابل الناتج المحلي الإجمالي -وهو المؤشر الرئيسي للعمق المالي - أن نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت عند متوسط 24 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2010 و 39 بالمئة في شمال أفريقيا، مقارنة بنسبة 77 بالمئة لجميع الاقتصادات النامية الأخرى، و 172 بالمئة بالنسبة للاقتصادات ذات الدخل المرتفع.[31]

رابعا: محفزات التوسع في السوق المصرفي الاسلامية بالقارة الإفريقية: تستمر الصناعة المصرفية الاسلامية في التوسع في أفريقيا، بدعم من العوامل التالية:

-التحولات التي تحدث في البلدان الأفريقية من كونها تعتمد على المساعدات متحولة نحو النمو في التجارة وعلاقات الأعمال مع الشرق الأوسط. يمكن ان التمويل الاسلامي يلعب دورا محتملا في تسهيل العلاقات التجارية بين أفريقيا والشرق الأوسط، وبمشاركة أكبر من البنوك العالمية والاسلامية من كلا المنطقتين.

-الإصلاحات السياسية والتجارية في بعض أجزاء القارة الأفريقية، جعلت القارة الأفريقية المنطقة الثالثة الأسرع نموا في العالم، بعد منطقة الشرق الأوسط وآسيا. وهذا سيؤدي الى تعزيز متطلبات البنية التحتية الضخمة التي ستؤدي بدورها الى زيادة في الطلب على التمويل الاسلامي. واصدار صكوك توفر فرصة للاستفادة من الأموال من الشرق الأوسط وآسيا.

-وفقا للبنك الافريقي للتنمية، فان عدد الأفارقة من الطبقة الاجتماعية المتوسطة قد تضاعف ثلاث مرات خلال السنوات الـــ 30 الماضية، ووصلت نسبتهم الى أكثر من 34 بالمئة من سكان القارة. الجدير ذكره ان النمو الاقتصادي القوي على مدى السنوات الماضية، وتعزيز تنمية الموارد البشرية، وتشجيع نمو القطاع الخاص هي بعض من العوامل التي تسببت في الوصول لهذا العدد من الطبقة المتوسطة، ومن المتوقع ان يؤدي وصول الطبقة المتوسطة لهذه النسبة ان يساهم في زيادة الانفاق الاستهلاكي ودعم الطلب على المنتجات المصرفية للأفراد، مثل السيارات والمنازل، فضلا عن منتجات التأمين.

-قيامها بتعديل القوانين المصرفية لاستيعاب المصرفية الاسلامية، فانه من المتوقع ان تقوم الحكومات الأفريقية بإجراء مماثل في تعديل قانون وتشريعات التأمين والأسواق المالية والتي سوف تكون بشرى بالخير بالنسبة لصناعة التمويل الاسلامي ككل. ناهيك عن الجهود التي تبذلها بعض الدول الأفريقية مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا لتعزيز وتسويق نفسها كمراكز التمويل الإسلامي في افريقيا.

-التعداد السكاني للمسلمين في إفريقيا، إن ثاني أكبر تعداد سكاني للمسلمين في العالم يوجد في إفريقيا حيث يبلغ عدد المسلمين في القارة 540 مليون نسمة أو ما نسبته 52.4 بالمئة من سكان القارة هم من المسلمين.

-الدعم من القطاع الحكومي عن طريق إدخال "قانون تنظيم عملية المصرفية الإسلامية" من قبل البنك المركزي النيجيري سنة 2009. ويقصد هذا القانون إلى تشجيع التمويل الملائم للشريعة لصالح الأغلبية المسلمة في نيجيريا التي تمثل 50 بالمئة من إجمالي المواطنين والذي يقدر بـــ 170 مليون نسمة.

-ظهور طبقة وسطى جديدة والنمو الاقتصادي المطرد على مدى السنوات القليلة الماضية يكون كالمتوقع حوافز قوة الطلب للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.[32]

-قيام العديد من البلدان الأفريقية بإدخال تشريعات لتنظيم التمويل الإسلامي.

-عزم بعض البلدان الأفريقية في تطبيق المراحل النهائية من تلك التشريعات مستقبلا، ومن بين هذه البلدان موريتانيا والمغرب والسنغال وجنوب أفريقيا وليبيا، ومن شأن تلك التشريعات أن تمكن من تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البلدان المعنية في الوقت الذي تفتح فيه الأبواب أمام إصدارات الصكوك السيادية.

خامسا: العلاقات التجارية والاستثمارية العالمية:

هناك تحول في الوضع الاقتصادي للدول الأفريقية الحالية من دول تعتمد على المساعدات إلى دول تزيد من معدل التبادل التجاري والعلاقات الاستثمارية بينها وبين دول الشرق الأوسط، حيث من المتوقع أن يلعب التمويل الإسلامي دورا رئيسا في تسهيل المزيد من الأعمال التجارية والتدفقات الاستثمارية بين أفريقيا والشرق الأوسط، ومن بين هذه العلاقات:

1.العلاقات التجارية والاستثمارية بين أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي:

تنمو العلاقات التجارية والاستثمارية بسرعة كبيرة بين أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي التي تعد من أهم مراكز التمويل الإسلامي ذات السيولة الوفيرة. وفي الفترة ما بين 2000 و 2010، نمت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى أفريقيا بمعدل14.7 بالمئة سنويا، كما زادت الواردات بمعدل 627.5 بالمئة، وبناءً على آخر الإحصاءات المتاحة، سجلت قيمة العلاقة التجارية السنوية بين دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا 35 مليار دولار تقريباً. كما توجه العديد من المستثمرين الخليجيين نحو افريقيا بهدف الاستثمار في الأعمال التجارية في البلدان الإفريقية. [33]

2. العلاقات التجارية والاستثمارية بين أفريقيا وماليزيا:

تعد ماليزيا أيضا من كبرى البلدان المستثمرة في أفريقيا. ووفقا للأونكتاد [34] سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي، المباشر من ماليزيا إلى أفريقيا نحو 3.5 مليار دولار سنة 2011 لتحتل المرتبة الثالثة عالمياً في قائمة البلدان من حيث أعلى قيمة استثمارات في القارة السمراء بعد فرنسا والولايات المتحدة. كما بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا في أفريقيا 19.3 مليار دولار في 2011 لتحتل المركز الرابع عالمياً في قائمة البلدان بعد فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، مما يجعل ماليزيا أكبر مستثمر آسيوي في أفريقيا. وتتحرك الاستثمارات الماليزية في أفريقيا بصورة أساسية من قبل قطاع الطاقة وتنشط شركة النفط العملاقة بتروناس الماليزية في عدد من البلدان الإفريقية منها مصر وزيمبابوي وجنوب أفريقيا. كما توسعت الاستثمارات الماليزية في أفريقيا خلال الآونة الأخيرة في قطاعات أخرى مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المصرفية، والمالية والبنية التحتية والتطوير العقاري والصناعات التحويلية وتوليد الطاقة، وغيرها من القطاعات. [35]

سادسا: احتياجات البنية التحتية وفجوات التمويل بأفريقيا:

إن التقدم الاقتصادي للقارة السمراء مرهون بصورة كبيرة بأن يصحبه ويدعمه تطوير للبنية التحتية وذلك فقا لتقرير صادر عن البنك الدولي، وسوف يكون هناك حاجة لأن يلعب قطاع البنية التحتية دورا أكبر في حالة تحقيق أفريقيا لمستهدفاتها التنموية. وتعتبر البنية التحتية من العوامل الرئيسية التي تقوض بصورة رئيسية من ممارسة أنشطة الأعمال في العديد من البلدان الإفريقية ووجد أنها تخفض إنتاجية الشركات بمقدار 40 بالمئة تقريباً. وتشير تقديرات اتحاد البنية التحتية الإفريقية إلى إنفاق الحكومات الإفريقية لنحو 48 مليار دولار سنويا على تطوير البنية التحتية في حين أن تكلفة معالجة عجز البنية التحتية في أفريقيا تقدر بنحو 93 مليار دولار سنويا. وهذا يخلف ورائه فجوة تمويلية تقدر بنحو 48 مليار دولار سنوياً. ومن بين مختلف القطاعات، تتمثل النسبة الأكبر من عجز البنية التحتية في أفريقيا في قطاع توليد الطاقة والتي تمثل نحو 40 بالمئة من إجمالي احتياجات الإنفاق على البنية التحتية في القارة. فعلى سبيل المثال، تقوم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تضم 48 بلد بتعداد سكان إجمالي قدره 800 مليون نسمة بتوليد تقريبا نفس كمية الطاقة التي تولدها إسبانيا ذات ال 45 مليون نسمة.[36]

سابعا: سوق الصكوك الأفريقية:

تعد سوق الصكوك بطبيعتها ملائمة للسوق الإفريقية ولديها إمكانات كبيرة للنمو في ظل حاجة غير مسبوقة لتمويل قطاع التمويل لبناء البنية التحتية في جميع أنحاء القارة. ولمدة تتزيد عن عقد من الزمان، كان يتم استغلال صكوك البنية التحتية بصورة جيدة في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا. وقد شهد سوق صكوك البنية التحتية إصدارات ذات فترات استحقاق وشرائح مختلفة من قبل هيئات سيادية وشركات وجهات حكومية ذات صلة من خلال مختلف الهياكل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما إن منها ما هو مضمون وغير المضمون، فضلا عن التباين من حيث حجم العائد. ويمكن هيكلة صكوك البنية التحتية باستخدام أنواع مختلفة من الهياكل الشرعية، وأكثرها شيوعا هي صيغ صكوك المرابحة والإجارة والمشاركة وقد لعبت الصكوك أيضا دورا حاسما في تمويل قطاع البنية التحتية من خلال العوائد المتحصلة من الإصدارات والتي يتم استغلالها في مشاريع القطاعين العام والخاص. وتم إصدار صكوك لتمويل البنية التحتية بإجمالي مبلغ 84.3 مليار دولار بين عامي2001 و2013 وكانت الإصدارات من قبل ما يزيد عن 10 بلدان مختلفة.[37] وجاء في دراسات سابقة، أنّ أفريقيا تحتاج حالياً إلى حوالي 98 مليار دولار سنوياً لتمويل احتياجاتها من البنية التحتية، وقد لعبت الصكوك دوراً ملحوظاً في تضييق فجوة التمويل للقطاع في أفريقيا.[38]

ثامنا: التطورات الأخيرة في قطاع الصكوك بأفريقيا:

بشكل أساسي على الجانب التنظيمي، مع سعي الحكومات لتوفير بيئة أكثر تمكينا لتطورات أسواق رأس المال بما في ذلك أسواق رأس المال الإسلامية خاصة (الصكوك). كما في نهاية الربع الأول من2014، بلغت الصكوك القائمة في البلدان الإفريقية 1.7 مليار دولار، وهو ما يمثل 0.6 بالمئة فقط من إجمالي الصكوك العالمية القائمة. ومن هذه الصكوك، تستحوذ السودان على نحو 60.4 بالمئة بينما الحصص المتبقية هي من نصيب ثلاث دول (موريشيوس ونيجيريا وجامبيا). وفي الوقت نفسه قد رحبت كينيا وجنوب أفريقيا أيضاً بالمصارف الإسلامية. اليوم قصد العديد من الدول الأفريقية إلى الاستفادة من سوق الصكوك العالمي وذلك للحصول على التمويل السيادي. فمن ضمن مصدري الصكوك السيادية السنغال أصدرت الصكوك السيادية متجاوزةً كل من جنوب أفريقيا
ونيجيريا، لكي تكون أكبر سوق للصكوك السيادية في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية.[39]

الجدول رقم (1): يوضح الصكوك السيادية المصدرة سنة 2014-2015:

المصدر	العملة	حجم الإصدار (مليون دولار أمريكي)
الحكومة التونسية	دينار تونسي	435
الحكومة السنغالية	دولار أمريكي	200
وزارة المالية – مصر-	دولار أمريكي	2000
حكومة جنوب افريقيا	دولار أمريكي	750
الحكومة المغربية	دولار أمريكي	750
البنك المركزي- موريشيوس	دولار أمريكي	300

المصدر: بيتك للأبحاث على الموقع www.mifc.com

بالرغم مما سبق، فإن البيئة التنظيمية المواتية وزيادة الطلب على تمويل البنية التحتية وانتعاش النمو العالمي من العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إصدارات الصكوك في القارة السمراء. حيث كانت الإصدارات من قبل الهيئات السيادية في 2014 كل من جنوب أفريقيا والسنغال ومصر وموريتانيا. وقد أصدرت نيجيريا أول صكوك لها سنة 2013 عندما قامت ولاية أوسون بإصدار صكوك إجارة بمبلغ 10 مليار نايرا نيجيرية (62 مليون دولار) في حين تدرس كينيا أيضا استخدام الصكوك كخيار لتلبية احتياجاتها التمويلية من قطاع الهيئات السيادية. [40] كما تمتلك المؤسسات المصرفية والبنوك الإسلامية فرصاً وفيرة للاستفادة من السوق المالية الإفريقية، التي لم يمكن أن نطلق عليها بأنها سوق لم تخترق بعد، من خلال توفير التسهيلات التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ولا سيما في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وعملاء الشركات الصغيرة و المتوسطة، مع تعزيز الاشتمال المالي من خلال تسهيلات التمويل متناهي الصغر. ويعمل في أفريقيا في الوقت الراهن نحو 38 من المؤسسات المالية التي تعمل وفقاً لأحكام لشريعة الإسلامية.

المحور الثالث: التحديات والآفاق المستقبلية للتمويل الاسلامي بأفريقيا

هناك مجموعة من العوامل مازالت تحد من انتشار الخدمات المالية وأعمال الصيرفة الإسلامية في أفريقيا، رغم توفير البيئة المناسبة من طرف بعض الحكومات الأفريقية، إلا أنها لازالت تواجه بعض العراقيل التي تعمل جاهدة على تخطيها، وفي المقابل هناك تطلعات ونظرات مستقبلية ترتقبها إن لم نقل جل الدول الأفريقية فإن بعضها من خلال التمويل الاسلامي، وهذا ما سوف نخصصه في هذا المحور لتكلم عن أبرز هذه التحديات التي تواجهها صناعة التمويل الاسلامي، وكذا التطلعات المستقبلية.

أولا التحديات:

تعد التحديات التي واجهتها معظم الدول الأفريقية هي تحديات كثيرة وفي الغالب تحديات تنظيمية، ويجري تناولها والتعامل معها تدريجيا من أغلب الدول الأفريقية والتي من أبرزها:

- لا يزال هناك تعطل للإنتاجية نتيجة لعوامل منها لفجوة في البنية التحتية الأساسية والتي تصل إلى 48 مليار دولار سنوياً. هذا ويمثل انخفاض عدد السكان الذين يتمتعون حاليا بالحصول على الائتمان والحسابات المصرفية فرصاً للمؤسسات المالية الإسلامية لاستغلال السوق المحتملة من خلال تقديم الخدمات المصرفية للأفراد وتمويل المشاريع الصغيرة في مختلف أنحاء القارة[41].
- في تقرير للبنك الدولي صدر سنة 2012، تشير نتائجه إلى أن أقل من ربع البالغين في أفريقيا هم من لديهم حساب لدى مؤسسة مالية رسمية وأن العديد من البالغين في أفريقيا يستخدمون الأساليب غير الرسمية للادخار والاقتراض.

وبصورة مماثلة، فإن غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا ليس لديها تعاملات مع البنوك ويشكل الحصول على تمويل عقبة رئيسية أمامها. وبالمقارنة مع الاقتصادات النامية الأخرى، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات النمو المرتفع في أفريقيا هي أقل احتمالا نحو استخدام أساليب التمويل الرسمية، والتي تشير إلى أدوار أكبر يمكن أن تلعبها الأنظمة المالية الرسمية في خدمة احتياجات المؤسسات مع فرص للنمو.[42]

- ضعف الكوادر البشرية والبنى التحتية وتدني العوائد على بعض المشاريع وضعف الضمانات، ولعل هذا ما يجعل أمام المصارف الإسلامية العربية منها على وجه الخصوص مسئولية العمل على بناء هذا القطاع والذي من شأنها أن يساعد في انتشار الإسلام والقيم الإسلامية.

ثانيا. الآفاق المستقبلية للتمويل الاسلامي بأفريقيا:

بالنسبة للآفاق المستقبلية فهناك تطلعات كبيرة في مجال التمويل الاسلامي وإن اختلفت هذه التطلعات من دولة لأخرى، إلا أنها تمثل حافز مهم في المنطقة الأفريقية بشكل خاص وفي العديد من مناطق العالم بشكل عام. ومن بين هذه التطلعات ما يلي:

- تتضمن الفرص المتاحة للمصارف الإسلامية في أفريقيا تقديم منتجات الخدمات المصرفية للأفراد نظرا لانخفاض معدلات الاشتمال المالي بين السكان البالغين (أقل من ربع البالغين لديهم حسابات مصرفية في مؤسسة مالية رسمية في أفريقيا وفقا للبنك الدولي).
- هناك أيضا فرصاً هائلة لتقديم الخدمات المالية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تزال ضمن قائمة غير المتعاملين مع البنوك بصورة كبيرة. وقد أشارت دراسات سابقة أيضا إلى وجود قطاعات من السكان في بلدان أفريقية مثل نيجيريا والصومال والسنغال تمتنع عن استخدام الخدمات المالية والتي لا تتماشى مع معتقداتهم الدينية.
- فرص النمو تؤكد وكالات التنمية العالمية مثل البنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي والأمم المتحدة بصورة متكررة على الحاجة إلى تحسين أفريقيا لبنيتها التحتية من أجل تسهيل حركة السلع والعمالة وزيادة القدرة التنافسية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الوقت الحاضر، تبلغ فجوة تمويل البنية التحتية نحو 48 مليار دولار سنويا، لا سيما في قطاعي الطاقة والنقل.
- يمتلك التمويل الإسلامي إمكانيات هائلة لمساعدة أفريقيا في مواجهة فجوات تمويل بنيتها التحتية من خلال تقديم التسهيلات التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك من خلال استخدام صكوك البنية التحتية. وتمتلك القارة حاليا بعض الوجود في أسواق رأس المال الإسلامية العالمية وخاصة الصكوك. وتشمل قائمة البلدان الإفريقية التي أصدرت صكوك كل من السودان ونيجيريا وموريشيوس وجامبيا. فمن المقرر أن يكون هناك إصدارات تم التخطيط لها من قبل كل من جنوب أفريقيا والسنغال وتونس والمغرب وموريتانيا. وسوف تعمل الاحتياجات التمويلية في قطاع البنية التحتية في أفريقيا على جعل الصكوك من المنتجات الحيوية التي تحظى بطلب على نحو متزايد، وخاصة إذا كانت هذه البلاد حريصة على جذب التمويلات من المناطق التي تتمتع بوفرة في السيولة مثل منطقة الشرق الأوسط، والتي يتمتع قطاع التمويل الإسلامي فيها بسرعة الانتشار والنمو.[43].
- لدى القطاع المصرفي الإسلامي في أفريقيا أيضا فرصا وفيرة للنمو بدعم من القاعدة العريضة من السكان المسلمين الذين ينقصهم الكثير من الخدمات والمنتجات وزيادة الوعي بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. والجدير بالذكر أن

التمويل الاسلامي في افريقيا – المسارات والتحديات

قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في بلدان مثل كينيا وجنوب أفريقيا يقوم بتسويق المنتجات للسكان المسلمين وغير المسلمين أيضاً، مما يزيد من آفاق القطاعات. وقد بدأ عدد من المصارف الإسلامية الدولية في إنشاء وتأسيس فروع لتقديم العمليات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في بلدان أفريقية مثل كينيا ومصر ونيجيريا.

- في إطار سعي بنك التنمية الأفريقي إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء، يقوم البنك ببذل العديد من الجهود لدعم المساعي الرامية إلى تطوير التمويل الإسلامي. وبصرف النظر عن برامج التدريب وبناء القدرات، في سنة 2013 وقع البنك الأفريقي للتنمية مذكرة تفاهم مع مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية لبناء شراكة قوية لتعزيز إدارة السيولة، والتي يحتمل كجزء منها أن تعمل على تحفيز تطوير سوق الصكوك في المنطقة. هذا ويشارك البنك الإسلامي للتنمية بصورة فعالة في دعم جهود الحكومات الإفريقية لتنويع التمويل من خلال أسواق رأس المال الإسلامية وكذلك من خلال المشاركة في أسهم ورأس مال المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية في العديد من البلدان الإفريقية.
- يأتي مجلس الخدمات المالية الإسلامية ككيان آخر من الهيئات متعددة الأطراف التي لعبت دورها الذي تضطلع به لتعزيز معايير وممارسات التمويل الإسلامي في أفريقيا. كما استضاف مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2015 قمته السنوية الحادية عشر في موريشيوس، وهي المرة الأولى التي يعقد فيها هذا الحدث السنوي في أفريقيا. وكان موضوع القمة السنوية له هو "الأسواق والحدود الجديدة للتمويل الإسلامي: الابتكار والنطاق التنظيمي". كما قدم مجلس الخدمات المالية الإسلامية أيضا ندوة بعنوان "دور التمويل الإسلامي في تنمية أفريقيا" في سبتمبر 2012. ومن بين الدول الأعضاء في مجلس الخدمات المالية الإسلامية من افريقيا بلدان مثل نيجيريا ومصر والسودان وموريشيوس وزامبيا والسنغال وتونس وكينيا. ويعد هذا الحدث بمثابة معلماً آخر من المعالم الهامة في المنطقة، ومن المتوقع أن ينشر المزيد من الوعي والزخم لنمو صناعة التمويل الإسلامي في المنطقة بصورة كبيرة.
- في سنة 2014، نظم بنك نيجارا (البنك المركزي في ماليزيا) منتدى للأعمال بتاريخ 20 ماي 2014 في لو ميريديان إيل موريس، موريشيوس. تحت عنوان "التمويل الإسلامي وتطوير البنية التحتية الإفريقية"، ويجمع هذا الحدث المشاركين من مختلف المناطق وقطاعات الأعمال لمناقشة الفرص والتحديات التي تواجه تطوير البنية التحتية الإفريقية وتوفير معلومات قيمة حول قدرة التمويل الإسلامي كأداة تمويل بديلة لدعم سد الفجوة التمويلية في المنطقة.

الخاتمة:

يتضح ان القارة الأفريقية بأكملها من شمالها الى جنوبها تسارع نحو المصرفية الإسلامية، كما هو الحال في العالم أجمع ، وتتمثل في رغبة دول العالم في العمل والاستثمار في أفريقيا، على إعتبار أن هناك العديد من العوامل التي تجعل من قارة أفريقيا قبلة لدول العالم ، في الوقت الذي نجد فيه الدول العربية والإسلامية تؤكد على تحفيز تلك الفرص، نقول ذلك بالرغم من المعوقات التي مازالت تعيق انتشار الخدمات المالية وأعمال الصيرفة الإسلامية ، والتي من أبرزها ضعف الكوادر البشرية والبنى التحتية وتدني العوائد على بعض المشاريع وضعف الضمانات، ولعل هذا ما يجعل أمام المصارف الإسلامية في الدول الأفريقية منها على وجه الخصوص مسئولية العمل على بناء هذا القطاع والذي من شأنها أن يساعد في انتشار التمويل الإسلامي والقيم الأخلاقية.

وبرغم هذه التحديات تبدو أن صناعة التمويل الإسلامي في أفريقيا مشرقة نظراً لقيام عدد من الحكومات الأفريقية بإجراء التغييرات اللازمة للإطار التنظيمي والسياسي لدعم نمو هذه الصناعة على خلفية التوقعات بوجود طلب قوي على

منتجاتها، كما يوفر النمو السريع للعلاقات التجارية والاستثمارية لمراكز التمويل الإسلامي من دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا مع أفريقيا فرصا هائلة لمرتادي التمويل الإسلامي لاستغلال تدفقات الأعمال هذه من خلال وضع الاهتمام المتزايد الذي يشهده التمويل الإسلامي من قبل المستثمرين والأسواق المحلية والدولية .كما تؤدي التدابير التي اتخذتها مختلف الجهات المعنية كالبنك الأفريقي للتنمية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ومجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى المميزات الطبيعية التي توفرها القارة الإفريقية على الأرجح إلى نمو أقوى لصناعة التمويل الإسلامي في المنطقة.

وبإضافة التوقعات المستقبلية التي تبرز مكانة التمويل الاسلامي في أفريقيا من خلال احتمال تزايد عدد البنوك الاسلامية مما يؤدي مما يشير أن هناك أكثر شعبية على منتجاتها في أجزاء من أفريقيا وفقا لأعلى تمركز من المسلمين مثل شمال أفريقيا، وأجزاء كبيرة من غرب أفريقيا وجنوب الساحل الشرقي، فمن المتوقع ان تصبح المصارف الاسلامية جذابة في البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة من رجال الأعمال المسلمين مثل جنوب افريقيا.

الهوامش:

[1] محمد أيوب، النظام المالي في الاسلام، أكاديميا، لبنان، 2009، ص 54.

[2] بن صالح آل فريان، أحكام التمويل المصرفي المشترك، الجزء الأول، دار الكنوز، الرياض، 1433هـ، ص35.

[3] منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، ط3، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة 2004.

[4] محمد فوزي، التطبيقات المعاصرة لأنظمة التمويل الاسلامي في القطاع المصرفي والتمويلي والاستثماري، متاح على الموقع http:// www.irtims.org.Kjhvdo تاريخ الاطلاع: 2015/09/20.

[5] محمد أيوب، النظام المالي في الاسلام، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[6] منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، مرجع سبق ذكره، ص

[7] بيتك للأبحاث، التمويل الإسلامي يقود آفاق جديدة للنمو في إفريقيا، 15 ماي 2015، ماليزيا. على الموقع www.mifc.com

[8] يتك للأبحاث، التمويل الإسلامي: الآفاق والتحديات، ماليزيا، 27 أوت 2015، ص2..

[9] بيتك للأبحاث، رحلة التحول إلى نظام مالي مستدام، 29 أفريل 2014، ماليزيا. على الموقع www.mifc.com

[10] تنامي التمويل الاسلامي ومنتجات الحلال في القارة الافريقية، تقرير اقتصادي منشور عل الموقع http://www.taghribnews.com/ تاريخ نشر المقال 14 نوفمبر، 2015تاريخ الاطلاع: 2016/08/15

[11] بيتك للأبحاث، التمويل الإسلامي يقود آفاق جديدة للنمو في إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

[12] المصارف الأفريقية أمام تحديات بناء قطاع الخدمات البنكية الإسلامية، مقال منشور بموقع مركز شنقيط للمالية الاسلامية التابع لجامعة عبد الله بن ياسين، موريتانيا، تاريخ التصفح: 2016/08/14 على الموقع http://yacin-edu.mr/ifi/

[13] تنامي التمويل الاسلامي ومنتجات الحلال في القارة الافريقية، مرجع سبق ذكره.

[14] المرجع السابق.

[15] المصارف الأفريقية أمام تحديات بناء قطاع الخدمات البنكية الإسلامية، مرجع سبق ذكره.

[16] بيتك للأبحاث، التمويل الإسلامي يقود آفاق جديدة للنمو في إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

[17] بيتك للأبحاث، التمويل الإسلامي: الآفاق والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص2.

[18] المصارف الأفريقية أمام تحديات بناء قطاع الخدمات البنكية الإسلامية، مرجع سبق ذكره.

[19] بيتك للأبحاث، التمويل الإسلامي: الآفاق والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص3.

[20] المصارف الأفريقية أمام تحديات بناء قطاع الخدمات البنكية الإسلامية، مرجع سبق ذكره.

[21] Finance Islamique en Afrique ; Dynamiques, stratégies et enjeux de la mise en place ; Forum Africain de la Finance Islamique 28 & 29 janvier 2015 ; Sofitel Casablanca ; p p 25-26.

[22] Mona Yahia, Islamic bank a first for Tunisia Magharebia, Tunis, 2nd June 2010.

[23] Staff reporter, Al Salam Bank starts operations in Algeria, Bahrain Tribune, Manama, 21st October 2008.

[24] Fathallah Oualalou, Morocco explains difficulty to grant permission to Islamic bank installation, Arabic News, Rabat, 18th November 1998.

[25] تنامي التمويل الاسلامي ومنتجات الحلال في القارة الافريقية، مرجع سبق ذكره.

[26] تنامي التمويل الاسلامي ومنتجات الحلال في القارة الافريقية، مرجع سبق ذكره.

[27] بيتك للأبحاث، التمويل الإسلامي: الآفاق والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص3.

[28] تنامي التمويل الاسلامي ومنتجات الحلال في القارة الافريقية، مرجع سبق ذكره.

[29] بيتك للأبحاث، التمويل الإسلامي يقود آفاق جديدة للنمو في إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

[30] Services bancaires et finance islamiques en Afrique du Nord ; banque Africaine de développement Africain dévelopement banq.2011 .

[31] بيتك للأبحاث، التمويل الإسلامي يقود آفاق جديدة للنمو في إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

[32] بيتك للأبحاث، التمويل الإسلامي : الآفاق والتحديات، مرجع سبق ذكره ، ص3.

[33] Services bancaires et finance islamiques en Afrique du Nord ; Op. Cit

[34] "الأونكتاد ": هي تحالف مجموعة من الدول النامية. وهدف هذه المجموعة هو ترقية المصالح الاقتصادية لأعضائها مجتمعة، بالإضافة إلى خلق قدرة تفاوضية مشتركة ضمن نطاق الأمم المتحدة. كانت نواة تأسيس المجموعة في الأصل تتكون من 77 عضوًا مؤسسًا ولكن المجموعة توسعت لتضم حاليا 130 دولة. تأسست المجموعة في 15 جويلة، 1964 حيث تم إطلاق "الإعلان المشترك لدول ال77" في ختام الاجتماع الدولي الأول للحكومات العضوة في منظمة التجارة العالمية "الأونكتاد" (UNCTAD) وكان أول اجتماع رئيسي للمجموعة في الجزائر عام 1967 حيث تم تبنّي إعلان الجزائر وتم إنشاء أساس الهيكل التنظيمي للمجموعة.

[35] Services bancaires et finance islamiques en Afrique du Nord ; Op. Cit .

[36] بيتك للأبحاث، التمويل الإسلامي يقود آفاق جديدة للنمو في إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

[37] البنك الدولي: الاشتمال المالي في أفريقيا، تقرير سنة 2012.

[38] تنامي التمويل الاسلامي ومنتجات الحلال في القارة الافريقية، مرجع سبق ذكره.

[39] بيتك للأبحاث، التمويل الإسلامي: الآفاق والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص2.

[40] البنك الدولي: الاشتمال المالي في أفريقيا، مرجع سبق ذكره.

[41] بيتك للأبحاث، رحلة التحول إلى نظام مالي مستدام، مرجع سبق ذكره.

[42] ورقة عمل البنك الدولي رقم 6088، الصادرة في جويلية 2012.

[43] بيتك للأبحاث، التمويل الإسلامي يقود آفاق جديدة للنمو في إفريقيا. مرجع سبق ذكره.